مقدمة

يعتبر الإستقرار الإقتصادي أحد الأهداف التي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها وإن تحقق ذلك فهي تحفظ هذا الإستقرار من خلال إنتهاج سياسات وبرامج إقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية وبإشراف كامل منها خلال فترة معينة. فهذا البحث هو محاولة لإبراز أهمية الصندوق السيادي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي. ولقد جاءت فكرة إنشاء صندوق مصر السيادي عام 2018 معتمدا على إعادة هيكلة المشروعات العامة وإستغلال الأصول والموارد العاطلة من أجل المساهمة في تخفيف حدة عجز الموازنة العامة للدولة وتوفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر قطاع السياحة والآثار أحد الركائز الأساسية للإقتصاد الوطني، بما له من تأثير مباشر في تعزيز معدلات النمو الإقتصادي، وزيادة مستويات الدخل، وتحفيز إستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية ومرافق الخدمات السياحية، والإسهام في الحفاظ على الموروث الثقافي وصون الهوية الوطنية.

وقد ظهرت صناعة السياحة على المستوى العالمي كواحدة من أسرع القطاعات الإقتصادية نمواً ومحركاً رئيسياً لتحقيق النمو الإجتماعي والإقتصادي. ومن هذا المنطلق؛ تزايد الاهتمام خلال العقود القليلة الماضية بالحفاظ علي النمو المستدام للنشاط السياحي، وصار هذا الأمر يحتل أولوية كبري في صياغة إستراتيجيات التنمية في الدول ذات المقومات السياحية. وتُسهم صناعة السياحة في مصر بنسبة كبيرة في الإقتصاد القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة مرتفعة وذلك لتشابك العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية المغذية للنشاط السياحي، ونظراً للأهمية التي يمثلها نشاط السياحة والآثار فى منظومة الإقتصاد القومي للبلاد، وما تملكه مصر من مقومات أثرية وطبيعية وثقافية فريدة وإمكانات سياحية هائلة، تجعل منها مقصداً سياحياً متكاملاً وتمنحها وضعاً تنافسياً على الساحة الدولية، فقد إرتكزت خطة الدولة المصرية على تحقيق إستدامة النشاط السياحي الثقافي في مصر وزيادة فاعلية آثاره الإقتصادية والاجتماعية والبيئية المرغوبة لزيادة القدرة التنافسية للمقصد المصري على المستوى العالمي، وذلك إستناداً على الاهداف الأممية للتنمية المستدامة وبما يتسق مع الاهداف الوطنية لخطة التنمية المستدامة لمصر 2030.

يدرس هذا البحث أثر سياسات الحكومة المصرية تجاه الإستثمار في قطاع السياحة و الآثار عن طريق تأسيس الصندوق السيادي المصري (ثراء) الذي ينبثق منه 4 صناديق فرعية منها "صندوق مصرالفرعي للسياحة والإستثمارالعقاري وتطوير الآثار"، بغرض الإستثمار السياحي والإستثمار العقاري وتطوير الآثار والمباني ذات الطابع

المعماري المتميز فضلا عن الإستغلال الأمثل لثروات مصر ومواردها الطبيعية لتعظيم قيمتها من أجل الأجيال القادمة إلى جانب المساهمة الإيجابية في زيادة إيرادات الدولة، بهدف رفع كفاءة الأصول التاريخية و الثقافية وخلق قيمة مضافة جديدة.

ويرجع سبب إختيار دراسة هذا الموضوع إلى أهمية قطاع السياحة الثقافية للعالم ولمصر بشكل خاص ودوره المتصاعد في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تزخر مصر بموارد سياحية ثقافية و طبيعية متنوعة على مدى حقب تاريخية طويلة، بالإضافة الى أن السياحة قطاع إقتصادي رائد على المستوى القومي، وتعد من أكبر القطاعات التى تكون هيكل الإقتصاد المصرى، وذلك لما توفره من عملة صعبة، بالإضافة الى كون السياحة قطاعا كثيف العمالة.

وتجدر الإشارة إلى انه على الرغم من كل ما متلكه مصر من مقومات تشكل عناصر بارزة ومتميزة للجذب السياحي، وتحفز على الإستثمار السياحي في مجال صناعة السياحة الثقافية فضلا عن فرص تطوير وتشغيل وإدارة خدمات الزائرين بالأماكن الآثرية الثقافية، إلا أن لم يرق الإهتمام بدراستها بصورة علمية ومنهجية؛ بهدف التطوير والتنمية، وتعظيم الإستفادة منها كمورد وليس كعبء ومن ثم إستثمارها لدفع عجلة الإقتصاد القومي إلى المستوى المأمول طيلة العقود الماضية. وعادة ما تسعى الدول إلى البحث عن تنوع مصادر الدخل القومي؛ لتضمن توافر مصادر كافية ودائمة لزيادة دخلها وتحسينه، ومن بين هذه المصادر الجديدة الإستثمار السياحي في موارد التراث الطبيعي والثقافي، حيث تنظر الكثير من دول العالم إلى ثروة السياحة الثقافية بوصفها المصادر الرئيسة للدخل، والمصدر والمورد الأهم والأولى بالإستثمار فيه.

وعليه سوف يقسم البحث الى ثلاث فصول، حيث يستعرض الفصل الأول ماهية صندوق الثروة السيادي، مفهومه، وخصائصه ومصادر تمويله، وبعد ذلك عوامل إنشاءه وأهميته الإقتصادية. بينما يتناول الفصل الثاني دراسة الوضع الراهن لقطاع السياحة الثقافية في مصر من حيث الأهمية الإقتصادية و تحديات قطاع السياحة وقطاع الآثار مع إجراء التحليل الرباعي للقطاع. أما فيما يخص الفصل الثالث سيتم التعرف على مفهوم السياحة الثقافية المستدامة وأهميتها، ومناقشة مدى إمكانية مساهمة إنشاء صندوق مصر السيادي (ثراء) صندوق فرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار في تحقيق إستدامة النشاط السياحى الثقافي في مصر من خلال إجراء لقاءات شخصية مع صانعي السياسات و أصحاب المنفعة المتعاملين مع الصندوق. وفي نهاية البحث يتم عرض أهم النتائج والتوصيات.

المشكلة البحثية:-

أ. ما هو دور صندوق الثروة السيادي في تحقيق إستدامة السياحة الثقافية في مصر ؟

ب. ولمعالجة هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي :

- ما المقصود بصندوق الثروة السيادي وما هي دوافع إنشائه ؟
- ما هي إستدامة السياحة الثقافية وما هي آليات تحقيقها ؟
- كيف ساهم صندوق مصر السيادي "الفرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار " في رفع كفاءة الأصول التاريخية و الثقافية وخلق قيمة مضافة جديدة؟

أهداف البحث

يهدف البحث للتعرف على الآتي:-

- صناديق الثروة السيادية.
- الدوافع التي أنشأت من أجلها.
- الغرض الذي أنشأت من أجله.
- إستدامة السياحة الثقافية.
- أثر إستثمارات صندوق مصر الفرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار على زيادة موارد وزارة السياحة والآثار ومدى مسامهمته في تحسين خدمات الزائرين بالمواقع الآثرية والمتاحف.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من الدور الكبير الذي تلعبه صناديق الثروة السيادية في دعم النمو والتنمية الإقتصادية وإمكانية تحقيق سياحة ثقافية مستدامة في مصر من خلال التعرف على أهداف صندوق مصر السيادي ، دوافع إنشائه والغرض منه. كما سيتناول البحث أثر إستثمارات "صندوق مصر الفرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار" على إمكانية زيادة موارد وزارة السياحة والآثار ومدى مساهمته في تحقيق السياحة الثقافية المستدامة في مصر، ورصد الوضع الراهن للقطاع، بالإضافة إلى التشجيع ودعم التجربة حال ثبوت فعاليتها وجدواها في المشاريع الثقافية المزمع

تشغيلها وإدارتها عن طريق الشراكة مع صندوق مصر السيادي أو القطاع الخاص مثل مشروع تشغيل وإدارة المتحف المصري الكبير والمنطقة المحيطة وهضبة الأهرامات بالجيزة ومنطقة باب العزب بقلعة صلاح الدين الأيوبي الواقعة في حدود واحدة من أهم مناطق التراث العالمي "القاهرة التاريخية".

فرضيات البحث

الصناديق السيادية في غاية الأهمية لكونها صناديق إستثمار ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة، لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق هدف التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة، مع الإحتفاظ بالأصول وتوظيفها أو إدارتها لتحفيز النمو الإقتصادى وترشيد الانفاق الحكومي وتنويع الهيكل الإقتصادي، بما يتماشى مع مفهوم السياحة الثقافية المستدامة التي تراعي آثارها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبيي إحتياجات الزوار، والصناعة، والبيئة، والمجتمعات المضيفة.

حدود البحث

تم الاعتماد في الحدود المكانية للدراسة بشكل عام على جمهورية مصر العربية لدور صندوق مصر السيادي في دعم الإقتصاد، أما الحدود الزمانية فقد يعد الحصول على أية بيانات أو معلومات خاصة بتفاصيل صفقات وشراكات صندوق مصر السيادي عملية شاقة جدا، حيث أنه تم تأسيس الصندوق حديثا فضلا عن إعتبار تفاصيل العقود سرية، وبالتالي فسيتم إجراء هذه الدراسة في حدود البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من وزارة السياحة والآثار ، وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، شركات القطاع الخاص المزمع إدارتها للمقاصد السياحية الثقافية وإجراء المقابلات الشخصية مع صانعي السياسات في القطاع، والمستثمرين المتعاملين مع إدارة الصندوق.

الدراسات السابقة

لعبت الصناديق السيادية دورا كبيرا في الإقتصاد الكلي، من حيث التنوع الإقتصادي والمحافظة على حقوق الاجيال القادمة. ولقد أختلفت أهداف إنشاء تلك الصناديق بإختلاف الأهداف المرجوه منها حيث تناولت رسالة الدكتوراة للباحث نبيل بو فليح (2011) "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، والتي تضمنت إشكالية كيف يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساهم في تمويل إقتصاديات الدول

النفطية في ظل التقلبات التي تسجلها أسعار النفط، وعدم اليقين الذي يسود أسواقها على المدى البعيد. وقد توصل في نهاية دراسته أن النفط أهم مصدر للطاقة حاليا بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى، كما أن الصناديق عبارة عن أدوات مالية تستخدم من قبل الحكومة لأغراض إستثمارية أو إدخارية ويتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة بالإضافة إلى عوائد الجباية البترولية.

كما استهدفت رسالة الماجستير للباحثة سلمى عناب (2017) "دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للدول النفطية" التعرف على دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والمادي ومساهمة تلك الصناديق في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والمساهمة في تسديد ديون الدول النفطية خلال الفترة 2000 – 2015.

وفي بحث أخر للباحث محمد عبد العزيز (2017) عن "إمكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنمية مصادر الدخل الوطنية" ويستعرض البحث رؤية مستقبلية للعراق من خلال إبراز دور الصناديق السيادية في المحافظة على الايرادات غير المستمرة وغير المستدامة من الايرادات النفطية من اجل ترشيد الإنفاق العام وحفظ حقوق الاجيال القادمة، فضلا عن قدرتها على تنويع مصادر الدخل.

واستعرض الباحث احمد نصير واخرون (2018) "صناديق الثروة السيادية كألية حديثة لتمويل التنمية الإقتصادية المستدامة – صندوق النرويج نموذجا" وسلط الضوء على صندوق معاشات التقاعد الحكومي بالنرويج، ودوره في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بإعتماده على إستراتيجية كاملة للتطوير والتنمية تشمل كافة القطاعات والمجالات الإقتصادية والإجتماعية من خلال إدارته وإستثماره للعوائد النفطية.

بينما ناقش بحث وسيلة السبتي ونسرين كزيز (2018) " دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة صندوق مبادلة لإمارة أبو ظبي" وقد حاولت هذه الدراسة توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وكذا صناديق الثروة السيادية، مع التركيز على تجربة ابوظبي من خلال إنشائها لصندوق مبادلة، وقد توصلت إلى توضيح فعالية دور "مبادلة" كأداة لدعم السياسة المالية و تحقيق نمو اقتصادي ديناميكي متنوع لأبوظبي، وذلك من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية متعددة في مناطق مختلفة من العالم.

هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات والأبحاث التطبيقية التي تناولت موضوع الإستثمار السياحي في قطاع الآثار في جمهورية مصر العربية، ومعظم الدراسات والآبحاث في هذا الجانب عملت على إعلاء وتعزيز القيمة الفنية والتاريخية للمواقع الآثرية والمتاحف خصوصا أنه تم تأسس الصندوق السيادي المصري عام 2018 لجذب الإستثمارات الخاصة لمصر وتشجيع الإستثمار المشترك في الأصول المملوكة للدولة من أجل زيادة قيمتها وفعاليتها للإقتصاد المصري.

فقد ناقشت دراسة محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله (2007) "التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية – دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" وقد إستهدفت الدراسة وصف الوضع الراهن للتنمية السياحية المستدامة في مصر مع التطبيق على محافظة الأسكندرية كدراسة حالة.

كما تناول بحث زين الدين صلاح (2016) "فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة فى مصر" ماهية السياحة والتنمية السياحية المستدامة وأهمية التعاون الدولي، فرص وإمكانيات التنمية السياحية المستدامة فى مصر، أهمية السياحة كمصدر أساسي للدخل القومي ومعوقات التنمية السياحية المستدامة فى مصر.

الفصل الأول

ما هية الصناديق السيادية وخصائصها

الفصل الأول

ما هية الصناديق السيادية وخصائصها

يعود تاريخ ظهور الثروة السيادية إلي منتصف القرن الماضي، حيث عرفت بمصطلحات عدة كصناديق النفط وصناديق الإدخار وصناديق الإستقرار، ومن هذا المنطلق يتطرق الفصل الأول إلى الجانب النظري لصناديق الثروة السيادية من أجل فهم كل ما يتعلق بها من مفاهيم عامة وخصائص وشرح عوامل إنشائها مصادر تمويلها وأهميتها الإقتصادية

1. مفهوم الصناديق السيادية

إن الصناديق السيادية ليست بالحديثة نسبيا، فقد كان أول من تناول هذا المصطلح الصحفي اندرو روزانوف في مقاله الشهير "من يملك ثروة الأمم" المنشور في مجلة المصارف المركزية. وقد تناولت العديد من الهيئات الدولية تعريف صناديق الثروة السيادية لما اصبح لها من اهمية في الساحة الدولية، ومن أهم هذه التعريفات:-

- تساعد على المساهمة المحلية والدولية للأصول المملوكة من طرف الدولة وإدارتها من أجل تنويع الأهداف الإقتصادية والمالية والتي تشمل إدارة إحتياطي الأصول وإستقرار الإقتصاد الكلي وإنتقال الثروة عبر الاجيال[1].
- هى صناديق مملوكة للدولة، وتتكون مواردها من أصول مختلفة: كالأراضى أو الأسهم أو السندات أو فوائض الميزانية العامة للدولة أو فوائض الإحتياطيات النقدية أو فوائض ميزن المدفوعات او إيرادات من عمليات الخصخصة، وتتسم أصولها بالضخامة وعملها بالسيادة، وتستثمر تلك الفوائض بالاسواق المحلية او الأجنبية أو فيهما معا وفقا لمعايير إقتصادية مثل التكلفة والعائد.[2]
- هى وثائق إستثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي، ووفقا لتضيف الخزانة الامريكية وتعريف صندوق التعاون الإقتصادي والتنمية السابق، بأنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية.[3]

[1] مريم بوكابوس، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية، مجلة دراسات العدد الإقتصادي المجلد الرابع- العدد الثاني – 2013. ص 246 – 247.

[2] مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية "مبادئ سانتياغو - اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، 2008. https://carnegieendowment.org/sada/24815

[3] ماجد المنيف و آخرون، الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان،2009، ص259.

- هى صناديق ممولة من إحتياطيات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة طبقا لتعريف المعهد الماكينزي الدولي.[4]
- عرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية على أنها عبارة عن صناديق أو ترتيبات إستثمارية عمومية ذات أهداف خاصة ومحددة، وتتميز بثلاثة معايير هي:-

أ- مملوكة أو مراقبة من طرف حكومة وطنية.

ب- تستخدم الأموال العامة في عمليات الإستثمارعلى المدى البعيد خارج دولة المنشأ.

ج- ترمي سياستها الإستثمارية إلى تحقيق بعض الأهداف الإقتصادية الكلية المحددة، كالإدخار للأجيال القادمة وتنويع الناتج المحلي الإجمالي.[5]

1.1 صندوق مصر السيادي

هو صندوق ثروة سيادية أنشئ بموجب القانون رقم 177 لسنة 2018 لتنقل إليه ملكية الأصول غير المستغلة بالدولة بهدف المساهمة في التنمية الإقتصادية للدولة، وجذب الإستثمارات الخاصة لمصر. تتم إدارة الصندوق بشكل مستقل، من خلال كوادر متميزة من قطاع المال و الأعمال، ويسعى الصندوق إلى اختيار الأصول القابلة للإستثمار من مختلف أجهزة الدولة لترويجها والإستثمار المشترك بها مع مستثمرين محليين واجانب متخصصين وشركاء ماليين لخلق القيمة، وزيادة دور القطاع الخاص في الإقتصاد وخلق فرص عمل للشباب في مصر. ويعمل الصندوق من خلال قانون خاص يسمح بتكوين شراكات إستثمارية تتيح له خلق فرص إستثمارية في مجموعة أصول فريدة للمستثمرين ودعم دور الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية مما يؤدي لزيادة النمو الإقتصادي في مختلف القطاعات. كما يعمل صندوق مصر السيادي وفقًا لأفضل الممارسات العالمية من جميع النواحي بدءًا من تركيزه الإستثماري الواضح والمنضبط وحتى الحوكمة في الإدارة، ويشرف على الصندوق مجلس إدارة بالإضافة إلى جمعية عامة غالبية أعضاءهما من القطاع الخاص.[6]

[4] https://www.mckinsey.com/middle-east/ar/our-work/sovereign-wealth-funds
[5] صندوق النقد الدولي، إقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات، الطبعة العربية، 2010، ص60 – 61.
[6] The Sovereign Fund of Egypt (tsfe.com)

وبسبب اختلاف التعريفات وعموميتها، فإن البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى البلدان النفطية، التي تنتج مواردها من إنتاج و تصدير الموارد الناضبة (كبلدان الخليج العربي)، وتلك العائدة إلى تراكم فائض الميزان التجاري، بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطات الصرف الأجنبي لديها (مثل الصين وكوريا الجنوبية)، ولا تفرق بين الوجود المؤسسي للصناديق أو وجود الفوائض. وبالرغم من كثرة التعاريف الخاصة بصناديق الثروة السيادية، وتعدد مصادرها، إلا ان يمكن إستخراج بعض العناصر المشتركة بينها أهمها:

أ. صناديق مملوكة أو تسيطر عليها السلطة الحاكمة وهى الدولة و يعبر عن ذلك بمعيار السيادة. وهذ ما يميزها عن صناديق الإستثمار Capital Investment أو صناديق المضاربة.

ب. أصولها تتكون من الاحتياطيات الأجنبية ويكون مصدرها صادرات المواد الأولية و خاصة النفط و المنتجات المحولة أو فوائض الميزانية.

ج. إدارة هذه الأموال أو الأصول يتم بصورة مستقلة عن الإحتياطيات الرسمية و السلطات النقدية و هذا ما يميزها عن أصول البنوك المركزية. و بالتالي لا تدخل ضمن موارد صناديق الثروة السيادية الإحتياطيات من النقد الأجنبي، التي يمتلكها البنك المركزي والتي تخصص غالبا لأغراض التدخل في سوق الصرف الأجنبي. لتخفيف الضغوط على العملة المحلية نحو الإرتفاع أو الإنخفاض، كما يدخل ضمن هذه الصناديق أصول صناديق التقاعد لموظفي الحكومة.

د. إنها تسعى لتحقيق أهداف إقتصادية كلية محددة ، وخاصة تنويع مصادر الناتج المحلي وتوفير حق الأجيال القادمة و وتحقيق تنمية مستدامة.

هـ. تتبع هذه الصناديق عادة إستراتيجيات الإستثمار على المدى الطويل مما يجعل أصولها أكثر عرضة للمخاطر لذلك تتطلب خبراء عالميين ذو كفاءة وخبرة.

و. إنها تستثمر في أصول أجنبية، مما يؤدي الى إستثناء الصناديق التي لا تستثمر إلا في أصول محلية.[7]

وعليه لقد تغير مفهوم صناديق الثروة السيادية من مجرد آلية لإستثمار الفوائض المالية في الدول الصناعية أو المتقدمة بغية الحصول على عوائد أعلى، وأصبحت اليوم تشكل أحد الركائز والآجهزة التي تعتمد عليها الدول في دعم التنمية

[7] زايري بلقاسم، صناديق الثروة السيادية كآلية للتنويع الإقتصادي و التنمية الدستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد، الجزائر، 2019.

الإقتصادية والاجتماعية لها، فأصبحت توجه إستثمار تلك الفوائض في مختلف المشاريع التنموية التي من شانها تحريك عجلة النمو الإقتصادي، وكذا خلق فرص عمل من شانها التقليص من ظاهرة البطالة، ولذا ظهرت أنواع جديدة من صناديق الثروة السيادية والتي تعرف بصناديق التنمية أو "بنوك التنمية" التي أصبحت تتولى إنشاء المشاريع الكبرى وإدارتها.[8]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق إستثمار مملوكة للدولة، تمول من فائض إحتياطيات النقد الأجنبي بالبنك المركزى، أو فائض ميزان المدفوعات، أو فائض الميزانية العامة للدولة ، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو عائدات الخصخصة، أو من كل هذه المصادر مجتمعة، و تختلف الدول فيما بينها من حيث مصدر التمويل والهدف المرجو منه حسب طبيعة الموارد والظروف الإقتصادية لكل دولة أو بلد منشأ الصندوق.

1.2 خصائص الصناديق السيادية

بالإستناد إلى التعريفات السابقة لصناديق الثروة السيادية، يمكن التوصل إلى الخصائص التالية–

- الصناديق السيادية صناديق مملوكة من قبل الدولة، أي انه لا يمكن إعتبارها صناديق سيادية ما لم تكن موضوعة تحت رقابة حكومية ولا يمكن لغير الدولة المنشئة لها الحق بالتصرف فيها كالاكتتاب في الآسهم، إدارة الإستثمارات.
- تسعى صناديق الثروة السيادية إلى تحقيق الربح بهدف خدمة الإقتصاد الكلي وليس خدمة أصحاب رؤوس الآموال كما هو الحال بالنسبة لصناديق الإستثمار، صناديق التقاعد....الخ.
- لا تخضع صناديق الثروة السيادية إلى قوانين أو تشريعات تلزمها بإتباع سياسة إستثمارية محددة، وإنما يتم تحديد هذه السياسة بما يتماشى مع الآوضاع الإقتصادية والإجتماعية وفقا للأهداف المزمع تحقيقها من قبل الدولة المنشئة لها.
- تستمد صناديق الثروة السيادية مصادرها من مختلف الفوائض المالية للدولة.

[8] مريم بوكابوس، مرجع سابق، ص 248.

- أما فيما يخص صندوق مصر السيادي فلقد طرحت فكرة انشاءه فى عام 2018 لتنفيذ أحد خطوات برنامج الإصلاح الإقتصادى بإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام ومزيدا من التحول نحو إقتصاد السوق، وذلك بضم مشروعات القطاع العام وأصول وممتلكات الدولة المستغل منها وغير المستغل لصندوق مصر بهدف تحسين إنتاجية المشروعات الرابحة والتخلص من المشروعات الخاسرة وغير القابلة للتطوير من خلال الدخول فى شراكات مع القطاع الخاص المحلى والاجنبى فى إدارة وإستثمار تلك الأصول ولأجل إيقاف تبديد الموارد فى تمويل شركات خاسرة ومن ثم الحد من تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

1.3 مصادر تمويل الصناديق السيادية

يمكن تقسيم صناديق الثروة السيادية وفقا لمصادر دخلها إلى إلى أربعة أنواع كالتالي:-

أ. **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية مثل النفط بشكل أساسي، أي أن مواردها تأتي أساسا من صادراتها النفطية. ولما تواجهه هذه الدول من إشكالية إستغلال هذه الموارد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، جاءت فكرة إنشاء تلك النصاديق كحلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول، ومن بين هذه الصناديق صندوق هيئة الإستثمار الكويتية، وصندوق الثروة النرويجي .

ب. **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية):** لقد إستطاعت الكثير من الدول الغير نفطية تحقيق فوائض مالية هامة، وخاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن إحتياجات الإستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد المقارنة بين الإحتفاظ بالإحتياطات نقدية أو إستثمارها بما يحقق لها عوائد.

ج. **الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة:** دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصخصة القطاع العام مما أدى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، وهناك بعض الدول قامت مباشرة بالتمويل للميزانية العامة، وفي بعض الاحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الإقتصاد وسداد الديون. ونظرا

لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود الى توسع كبير في الإنفاق العام يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للإقتصاد، والذي يمكن ان يؤدي إلى حالة من التضخم يصعب التحكم فيها. وإنطلاقا من كون المؤسسات المخصخصة هى ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخصخصة إلى صناديق سيادية.

د. **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** تلجأ بعض الحكومات مباشرة عندما تحقق فائض في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لإستثماره في الأصول المالية بهدف تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الإقتصادية من جهة ثانية .وعندما يلاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وإرتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد إستثمارها وتنميتها بشكل أفضل. [9]

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق مصر السيادي يختلف عن الصناديق السيادية الأخرى من حيث مصدر تمويله، حيث جرت العادة على تمويل الصناديق السيادية من الفوائض المالية المتحققة في ميزانية الدولة أو في ميزان المدفوعات، إلا إنه في الحالة المصرية تعتبر الأصول التي تنتقل ملكيتها إلى الصندوق هى المورد الأساسي لهذا الصندوق.[10]

1.4 نشأة الصناديق السيادية وعوامل نموها

نشأت صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فائض ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائدات الخصخصة، أو الفوائض المالية العامة، أو كل هذه الموارد مجتمعة، حيث تعود هذه الصناديق الى خمسينيات القرن العشرين عندما أنشات دولة الكويت هيئة الإستثمار الكويتية سنة 1953، ليتولى اثر ذلك في السبعينيات و ما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة و الإمارات العربية المتحدة حتى وصلت في منتصف سنة 2021 الى 136 صندوق.[11]

1.4.1 صندوق مصر السيادي (ثراء) صندوق فرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار

عادة ما تسعى الدول إلى البحث عن تنوع مصادر للدخل القومي؛ لتضمن توفر مصادر كافية ودائمة لزيادة دخلها وتحسينه، ومن بين هذه المصادر الجديدة الإستثمار السياحي في موارد التراث الطبيعي والثقافي، حيث تنظر الكثير من

[9] . عبدالمجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة الراهنة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، ص 3
[10] المركز المصري للدراسات الإقتصادية، صندوق مصر السيادي، العدد 589، أكتوبر 2019. https://eces.us9.list-manage.com/track/click?u=ba2fe687d21e2d193871a9d62&id=e7c3d51664&e=83c76228d5
[11] https://www.swfinstitute.org/profiles/sovereign-wealth-fund ديسمبر 2021.

دول العالم إلى السياحة الثقافية كثروة بوصفها احد لمصادر الرئيسة للدخل، والمصدر والمورد الأهم والأولى بالإستثمار فيه. ويمتلك قطاع السياحة والآثار فى مصر مئات المواقع الآثرية وعشرات المتاحف في شتى أنحاء الجمهورية، وتتراوح هذه المواقع، القصور والمتاحف الآثرية بين المربحة، ومحدودة الربح، والخاسرة من الناحية الإقتصادية، وقد ألقت كل من المواقع الآثرية والمتاحف العامة محدودة الربحية والخاسرة بعبؤها على الموازنة العامة للدولة مما فاقم من حدة عجزها، حيث أن هناك عدد كبير من المواقع والمتاحف لا تحقق دخل للمجلس الأعلى للآثار، بينما تشكل عبيء كمصاريف تشغيل وصيانة بالإضافة إلى أعمال الترميم و التطوير بتلك المناطق والمتاحف.

وعليه تم إنشاء صندوق مصر السيادي (ثراء) صندوق فرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار في تحقيق إستدامة النشاط السياحى في مصر وزيادة فاعلية آثاره الإقتصادية والاجتماعية والبيئية المرغوبة لزيادة القدرة التنافسية للمقصد المصرى على المستوى العالمى وذلك استناداً على الاهداف الأممية للتنمية المستدامة وبما يتسق مع الاهداف الوطنية لخطة التنمية المستدامة لمصر 2030 الامر الذي ينعكس على زيادة الناتج المحلى الاجمالى، وخلق فرص عمل حقيقية منتجة، والمساهمة الحقيقية فى تخفيف حدة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يمكن من خلال هذا الصندوق تحفيز النمو الإقتصادى وترشيد الانفاق الحكومى وتنويع الهيكل الإقتصادي، وهو أمر أكدته تجارب العديد من الدول العربية والأجنبية.[12]

كما تستهدف مشروعات إستثمار صندوق مصر السيادي في القطاع السياحي والثقافي والخدمي بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار والتي تشمل تقديم وتشغيل خدمات الزائرين، ضمن خطة شاملة تستهدف إعادة تأهيل الآثار والمواقع الغير مستغلة وفتحها للجمهور بعد ترميمها واضافتها الى قائمة المزارات والمقاصد السياحية التاريخية والثقافية. ومن المتوقع أن تخلق مثل هذه الإستثمارات مئات من فرص العمل المباشرة والغير مباشرة لأبناء المناطق المحيطة بالآثار ، فضلا عن جذب الإستثمارات في المجالات الابداعية المختلفة وخلق مناخ يساهم في الحفاظ على العديد من الحرف التقليدية وتطويرها.[13]

1.5 الأهمية الإقتصادية للصناديق السيادية

[12] http://antiquities.gov.eg/DefaultAr/pages/NewsDetails.aspx?newsid=3087 ديسمبر 2021.
[13] https://mped.gov.eg/singlenews?id=700&lang=ar ديسمبر 2021.

تلعب الصناديق السيادية دورا إقتصاديا هاما، ولفهم أهمية هذا الدور في رسم المشهد المالي العالمي، لابد من الإشارة للآثار الإقتصادية لها والتي تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على النظام المالي العالمي نظرا للعلاقة المتداخلة بينهما. وتسعى صناديق الثروة السيادية إلى تحقيق أهداف تنموية نحو توجيه الإدخار الوطني لتمويل مشاريع إستثمارية طويلة الأجل، و ذات الأهمية الإستراتيجية للإقتصاديات المحلية في ظل غياب أسواق مالية متطورة، وهروب الإدخار الوطني الخاص نحو الخارج.[14]

يتم توظيف أموال الصندوق في شكل إستثمارات أو توظيفات مالية سواء داخل الدولة أو خارجها لفترات مختلفة، وتكون تلك الفوائض كنتيجة للسياسات الإقتصادية المتبعة التي من شانها جعل الإقتصاد يعيش إنتعاش مالي يجعله في غنى عن هذه الفوائض، وهو ما يعتبر أحد مؤشرات النمو للدولة. كما تتأثر صناديق الثروة السيادية بالمؤشرات الإقتصادية السائدة في البلد وتؤثر فيها، فنجد أنها تتأثر بالتضخم والكساد وكذا بمعدلات الفائدة السائدة ومستويات البطالة وهذه الاخيرة تؤثر بشكل مباشر على الفوائض المالية للدولة إما بالزيادة أو النقصان، كما أنها تؤثر فيها من خلال الدورالذي تلعبه في الحفاظ على الإستقرار ومعدلات النمو، وقدرتها على إمتصاص الآزمات التي قد تتعرض لها الدولة. هذا بالإضافة إلى أن كل صندوق سيادي له مهمة معينة، كصناديق الإستقرار التي أنشأت بغرض حماية الإقتصاد من تقلبات الاسعار، أو صناديق التنمية التي أنشأت بغرض المساهمة في دعم الإستثمار المحلي، إذ انه لا نجد صندوق سيادي يؤدي عدة اغراض في آن واحد.[15]

وقد جاء صندوق مصر السيادي للعمل على تطوير ممتلكات وأصول الدولة غير المستغلة وتعظيم العائد منها لضمان إستدامة إستثماراتها للأجيال المستقبلية، وجذب الإستثمارات لصالح الإقتصاد الوطني، وذلك تحقيقًا لأهداف استراتيجية الدولة التنموية التي تعتبر القطاع الخاص شريكًا أساسيًا في مسيرة التنمية، وبما يتوافق مع خطة الإصلاح الهيكلية للإقتصاد والقطاعات ذات الأولوية في هذا الإطار، خاصةً توطين وتعميق الصناعة والتكنولوجيا والتحول الرقمي لإيجاد كيانات محلية رائدة في مختلف المجالات، إلى جانب قطاعات الزراعة والخدمات والمرافق والنقل والتخزين والصحة والتعليم والسياحة. وقد نجح صندوق مصر السيادي خلال الفترة القصيرة الماضية من ضخ الإستثمارات المباشرة في

[14] زايري بلقاسم، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية: صناديق الثروة السيادية كآلية للتنويع الإقتصادي والتنمية الدستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، ديسمبر2013.

[15] بلال سليماني، محمد ياسين. دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الأزمات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، كلية الإقتصاد، 2017.

عدد من القطاعات ذات الأهمية بهدف تحقيق الأثر التنموي الذي تسعى إليه الدولة، وإحتل صندوق مصر السيادي المركز 41 عالميًا من بين 100 صندوق سيادي عالمي من حيث قيمة الأصول في الربع الأول من عام 2021.[16]

كما تم إستحواذ الصندوق على العديد من أصول الدولة على مستوى الجمهورية المزمع تطويرها على النحو الأمثل، وأبرزها تطوير مجمع التحرير، بالشراكة مع أعرق الخبرات العالمية المتخصصة في تطوير المباني التاريخية بالعواصم الكبرى، ليصبح منشأةً متعددة الأغراض تتناغم مع طبيعة وجهود التطوير في منطقة وسط العاصمة والقاهرة الخديوية، حيث تلقى الصندوق السيادي عروضًا عالميةً عديدة لتطوير المجمع من تحالفات تسعى للدخول إلى السوق المصري لأول مرة على الرغم من الظروف الإقتصادية العالمية، بما يعكس الثقة الدولية في مناخ الإستثمار في مصر، ويسعي التحالف الأمريكي، الذي يضم مجموعة "جلوبال فينتشرز"، ومجموعة "أوكسفورد كابيتال"، وشركة "العتيبة للاستثمار"، والذى فاز بتطوير مجمع التحريرعلى توفير خدمة فندقية بشكل جديد ليست متواجدة بمصر كون الشركات الأمريكية ليس لها تواجد كبير بمصر مثل الشركات الأجنبية بشكل يتماشى مع المخطط الاستراتيجي للدولة المصرية الهادف إلى إعادة تأهيل منطقة القاهرة الخديوية، لجعلها منطقة تراثية مفتوحة تجذب أنواع جديدة من السياحة.[17]

هذا بالإضافة إلى توقيع عقد بين المجلس الأعلى للآثار و صندوق مصر السيادي لتطوير وتقديم وتشغيل وإدارة خدمات الزائرين بمنطقة "باب العزب" الآثرية بقلعة صلاح الدين الأيوبي، على أن يتولى المجلس الأعلى للآثار وحده دون غيره إدارة المنطقة الآثرية ويتولى الصندوق تقديم وتشغيل وإدارة خدمات الزائرين والذي يجسد فكرة الشراكة الجديدة لإحياء المناطق الآثرية وإعلاء قيمتها التاريخية والإقتصادية.[18]

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدوافع والمبررات الإقتصادية لإنشاء صندوق مصر السيادي تتمثل في مدى إمكانية مساهمة الصندوق فى تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة الناتج المحلى الاجمالى وتوفير فرص عمل منتجة من خلال ضم مشروعات القطاع العام اليه وإدارتها بالإضافة الى ضم ممتلكات الدولة من الأراضى و الأصول غير المستغلة وإستثمار عوائدها فى مشروعات انتاجية كما يسعى الصندوق من خلال نشاطاته في عدد من القطاعات الأخرى كالتعليم من خلال الإستثمار في صندوق التعليم الذي يسعى لتقديم مستوى تعليم متميز للطبقة المتوسطة، والخدمات

[16] https://www.eip.gov.eg/IDSC/News/View.aspx?ID=15988 ديسمبر 2021.
[17] صندوق مصر السيادى: مخطط تطوير مجمع التحرير نقطة فارقة فى التطوير العقارى - اليوم السابع(youm7.com) مارس 2022
[18] http://cairo.gov.eg/ar/Imp%20Information/Pages/Akhbar_syahya_tafasel.aspx?ID=70 ديسمبر 2021

الصحية عن طريق الإستثمار في مختلف المستشفيات العامة والمتخصصة، والابتكار والخدمات المالية والتحول الرقمي، والمرافق والبنية الأساسية المتمثلة في محطات تحلية المياه ومحطات الرياح لتوليد الكهرباء، وكذا قطاع اللوجستيات، والتوسع في مراكز البيانات والسلاسل اللوجستية لخدمة التجارة الإلكترونية [19]

لذا يمكن تلخيص مدى الأهمية الإقتصادية للصناديق السيادية في أربعة محاور وهي الإستقرار، التشغيل، توظيف الفوائض المالية للدولة و تطوير القاعدة الإنتاجية الإستثمار.هذا بالإضافة إلى أن صندوق مصر السيادي يستهدف الإستثمار فى القطاعات الإقتصادية التى تتميز بعائد مرتفع ، ومن بينها قطاع البتروكيماويات ، والأدوية، والسياحة والآثار.

الفصل الثاني

[19] https://www.presidency.eg/ar/قسم-الأخبار/أخبار-رئاسية/الرئيس-عبد-الفتاح-السيسي-يتابع-نشاط-صندوق-مصر-السيادي-وتطوير-الاصول-والمنشآت4112021/ ديسمبر 2021.

قطاع السياحة والآثار

الفرص والتحديات

الفصل الثاني

قطاع السياحة والآثار

الفرص والتحديات

يتناول هذا الفصل دراسة الوضع الراهن لقطاع السياحة الثقافية في مصر من حيث الأهمية الإقتصادية مع إجراء التحليل الرباعي لكل من قطاع السياحة والآثار ومعرفة نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية وكذلك التحديات والفرص للبيئة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة.

2. الوضع الراهن لقطاع السياحة

تحتل صناعة السياحة عالمياً أهمية كبيرة لدورها في دعم إقتصاديات الدول حيث أنها من أسرع القطاعات الإقتصادية نمواً وتأثيراً في الإقتصاد العالمي. وتُعد السياحة صناعة خدمية تشكل 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتمثل السياحة 7% من صادرات العالم بإجمالي حوالي 1.4 تريليون دولار من الصادرات لعام 2018، فضلا عن أنها تمثل 30% من الصادرات الخدمية عالميا، بالإضافة إلى أنها توفر حوالي 1 من كل 10 فرص عمل حول العالم، وفقاً لما أوردته تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر.[20]

لقد شهدت السياحة المصرية طفرة وإنتعاشة هائلة في عام 2018، حيث كانت مصر الأسرع نمواً بين دول شمال إفريقيا بنسبة 16.5٪ وهي أربعة أضعاف متوسط النمو العالمي البالغ 3.9٪ ، فقد ارتفعت متحصلات السياحة لتصل إلى 12.5 مليار دولار خلال عام ٢٠١٩ بعد أن كانت 9.8 مليار دولار خلال عام 2018.[21]

ووفقاً لتقرير المنتدى الإقتصادى العالمي للتنافسية في قطاع السفر والسياحة World Economic Forum Travel and Tourism Competitiveness Report الذي صدر في سبتمبر 2019، حققت مصر رابع أعلى نمو في الأداء عالمياً في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، وتقدمت تسعة مراكز ليحتل قطاع السياحة المصري المركز ال 65

[20] وزارة السياحة والآثار، أجندة عمل وزارة السياحة والآثاروالربط بأهداف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 المتسقة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، تقرير غير منشور، 2020..

[21] البنك المركزي المصري، إيرادات السياحة، ميزان المدفوعات المصري 2018 -2019

عالمياً بعد أن كان يحتل المركز ال 74، كما تقدمت مصر من المركز ال 60 إلى المركز ال 5 في إستراتيجية الترويج والتسويق السياحي، حصول مصر على ثاني أعلى معدل تحسن لمؤشر الأمن والسلامة في العالم لتتقدم 18 مركزاً في التصنيف للعام 2019. مع شهر فبراير 2020، بدأ تأثير فيروس كورونا يظهر في مؤشرات السياحة في مصر، وعلى الرغم من معدلات النمو الإيجابية التي تحققت في يناير 2020 بالنسبة لعدد السائحين والإيرادات السياحية لترتفع بمقدار 9.7% و28.9% على التوالي، فنجد أنه في فبراير 2010 تراجعت الأعداد والإيرادات لتسجل -6% و-23% على التوالي.[22]

[22] وزارة السياحة والآثار – مرجع سابق.

2.1 الوضع الراهن لقطاع الآثار:

تسعى الوزارة في الوقت الراهن إلى التوسع فى تطوير المواقع الأثرية والمتاحف وتعزيز سبل الإتاحة بها، وتأهيل المتاحف القائمة وإنشاء المتاحف الجديدة كذلك الإهتمام ببناء الكوادر البشرية التي تؤدي إلى تحسين مستوى العمل، من خلال توسيع برامج التدريب لرفع قدرات العاملين بها وإختيار الكوادر ذات الكفاءة وتصعيدها لمناصب قيادية.

وتعمل الوزارة على تعزيز عملية الشمول الرقمي بقطاع الآثار حيث يُعد قطاع الآثار بوزارة السياحة والآثار جهة ذاتية التمويل من خلال رسوم دخول المواقع الأثرية، والمتاحف، وعائدات المعارض الخارجية، والحفلات والتصوير ورسوم الخدمات المختلفة وغيرها، ويتأثر دخل القطاع سلباً وايجاباً مع متغيرات وتحديات حركة السياحة العالمية، حيث بلغ حجم إيرادات المجلس الأعلى للأثار في أغسطس عام 2019 حوالى 80 مليون جنيه، إلا انها إنخفضت بنسبة 93.75% في أغسطس عام 2020 لتصل إلى حوالي 5 مليون جنيه مصري فقط، وذلك بسبب توقف حركة السياحة العالمية نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد.[23]

2.2 التحديات التي تواجه قطاع السياحة والآثار لتحقيق التنمية المستدامة

التحليل الرباعي الموحد للمجال المؤسسي بالقطاع:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود عدد من الهيئات الفاعلة في هيكل الوزارة (الهيئة العامة للتنشيط السياحي. - هيئة التنمية السياحية – المجلس الأعلى. - الإنتهاء من هيكلة وإصدار قوانين إنشاء هيئات إقتصادية جديدة للمتحف المصري الكبير والمتحف القومي للحضارة المصرية. - الإنتهاء من إعداد الهيكل التنظيمي للوزارة وإعتماده من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة	- الإفتقار إلى الاتزان في التوزيع الجغرافي في مجال التخطيط للتنمية والتطوير للوجهات السياحية وخاصة في المحافظات الساحلية والحدودية والأقاليم. - غياب التنسيق للخروج بإستراتيجية موحدة بين المحافظات المصرية توضح تحليلًا للإمكانيات السياحية المتاحة وإحتياجات التطوير وكيفية التكامل فيما بينهم لتقديم منتج سياحي متكامل.

[23] وزارة السياحة والآثار، مرجع سابق 2020.

عام 2021. - وجود عدد 4 من مكاتب التنشيط السياحي المفلعة والتي يُشرف كلٍ منها على مجموعة من الدول حيث نقل الترويج فى كندا إلى مكتب الولايات المتحدة، واليابان إلى مكتب الهند، وسويسرا إلى مكتب فرنسا. - تشكيل لجنة موحدة للبت في وإصدار التصاريح السياحية. - الإنتهاء من تعديلات قانون حماية الآثار وإقرارها من مجلس النواب. - إعتماد سياسة الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التطوير والتأهيل ورفع الكفاءة للخدمات والمنشآت التابعة للقطاع. - توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال منع الاتجار غير المشروع في الملكيات الثقافية. - المشاركة الفعالة في المحافل الدولية الخاصة لمكافحة الاتجار الغير مشروع في الآثار . - القرب من الدول المصدرة للسياحة ووجود الاستثمارات السياحية الكبيرة وتنوع المقاصد السياحية والتوسع فى المطارات. - وجود قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات	- تعطيل عدد من المكاتب السياحية في الخارج عن العمل مثل اليابان. - عدم وجود سياسة واضحة لدفع القطاعات المصرفية لتقديم حوافز إقتصادية للإستثمار السياحي. - عدم توفير الإستثمارات المناسبة في مجال البنية التحتية في الحافظات الساحلية والحدودية لتنميتها سياحيًا والقضاء على ضعف الخدمات السياحية بها. - عدم وجود إنترنت فائق السرعة في الأماكن الآثرية. - عدم وجود خدمات خاصة بالسائحين فقط في مجالات النقل والعلاج والإقامة، مما قد يؤثر على الصورة الذهنية لمصر في الخارج.

الاحتكارية رقم 3 لسنة 2005 والذي يُنظم الاتفاق أو التعاقد بين أشخاص مُتنافسة في أية سوق معنية إذا ما ترتب عليه أية أضرار إقتصادية. - إصدار اللوائح المنظمة للتصوير والرعاية التجارية بالمواقع الأثرية. - تحسن الحالة الأمنية - السعي لفتح أسواق جديدة	

ومن ثم يتضح لنا أن عناصر القوة لقطاع السياحة في مصر تتمثل في القرب من الدول المصدرة للسياحة، وتفردها بمناخ جيد طوال العام، و شواطئ متميزة على البحرين المتوسط والأحمر، إلى جانب الاستثمارات السياحية الكبيرة وتنوع المقاصد السياحية، ومن عناصر قوة المقصد المصري أيضا تحسن الحالة الأمنية، والسعي لفتح أسواق جديدة، والتوسع فى المطارات وأسطول النقل الجوى، والإهتمام بالسياحة الثقافية، والأسواق البعيدة، وإقامة منشآت جدية كالمتحف الكبير بجوار الأهرامات، وقاعة كبرى للمؤتمرات فى العاصمة الجديدة، كل هذا يصب فى صالح القطاع السياحى شريطة أن يتم استثماره بشكل جيد.

في حين أن أبرز نقاط الضعف هى الإفتقار إلى الاتزان في التوزيع الجغرافي في مجال التخطيط للتنمية والتطوير للوجهات السياحية وخاصة في المحافظات الساحلية والحدودية والأقاليم في ظل غياب التنسيق للخروج بإستراتيجية موحدة بين المحافظات المصرية توضح تحليلًا للإمكانيات السياحية المتاحة وإحتياجات التطوير وكيفية التكامل فيما بينهم لتقديم منتج سياحي متكامل. فضلا عن غياب السياسة المصرفية لتقديم حوافز إقتصادية للإستثمار السياحي وإرتفاع تكلفة الطيران الداخلي.

فيما بتعلق بالفرص والتحديات لقطاع السياحة والآثار يتضح لنا الآتي :-

الفرص	التحديات

- وجود إرادة سياسية لتطوير صناعة السياحة ودعم الإستثمار السياحي. - وجود عدد من الهيئات الإقتصادية المستحدثة القادرة على توفير آليات جذب وتوطين الإستثمار المباشر في القطاع السياحي وبنيته التحتية. - إمتلاك الوزارة للعديد من الأصول الإقتصادية المتمثلة في مواقع أثرية ومتاحف وغيرها مما يُسهل عملية الطرح للإستثمار والتنمية دون تعقيد في الإجراءات. - وجود شبكة متطورة نسبيًا من الموانئ البحرية. - تم تعديل قانون الإستثمار بما يشمل: (منح حوافز لتوسعات المشروعات الإستثمارية القائمة بتمتعها بالحوافز الخاصة – النص على تحصيل مقابل رسم تصديق على توقيعات الشركاء أو من ينوب عنهم على عقود الشركات أياً كان نظام الإستثمار الخاضعة له، وتحديد مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس المال المدفوع بحد أقصى مقدارُه عشرة آلاف جنيه أو ما يعادلها من النقد الأجنبي).	- عدم وجود رؤية للتعامل بالتكامل والربط بين المشاريع السياحية للدول المجاورة على الحدود مثل مشروع نيوم وبين الوجهات السياحية المصرية القريبة منه مثل طابا ونويبع. - عدم وجود حوافز تشريعية وإقتصادية لدفع القطاع المصرفي للإستثمار في صناعة السياحة وتوفير حوافز للمستثمرين. - عدم وجود خطة أزمات استباقية للتعامل مع صناعة السياحة وسط الأزمات المتكررة التي تؤثر فيه. - المخاطر الأمنية الاقليمية والمحلية وتاثيرها على الإستثمار في صناعة السياحة. - عدوم وجود قوانين لتوفير مظلة حماية للسياح من التعرض للابتزاز أو النصب أو المضايقات بكافة أنواعها. - عدم تعديل قانون الضرائب ليشمل توفير إعفاء من الضرائب لنسبة من مشتريات السياح في مصر. - ارتفاع تكلفة رحلات الطيران الداخلي. - ضعف تطبيق منظمة الشباك الواحد لاصدار تصاريح وموافقت الإستثمار. - تعدد اللجان الخاصة بالبت والتفاوض والتعاقد والتشريع بالوزارة. - عدم وجود قاعدة بيانات شاملة عن العاملين

- إضافة مادة جديدة في قانون الإستثمار تنص علي تولي الهيئة العامة للإستثمار حساب التدفقات الأجنبية المباشرة والإستثمار الأجنبي المباشر مما سيمنح حوافز لتوسعات المشروعات الإستثمارية القائمة وبالتالي تشجيع الشركات القائمة على التوسع في مشروعاتها الإستثمارية.[24]	بصناعة السياحة ومستوى الدخل الخاص بهم. - عدم وجود قاعادة بيانات رقمية بالقطع الأثرية المصرية المهربة إلى الخارج وأماكن تواجدها وموقفها الجنائي. - عدم وجود قاعدة بيانات رقمية بالأنشطة الإقتصادية المكملة لصناعة السياحة خاصة المجتمعية منها في المناطق المحيطة بالمقاصد السياحية. - عدم تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم حركة العمران في المحافظات الساحلية والحدودية بما يضمن حماية حرم البحر. - عدم تقنين وحصر الحرف والصناعات المرتبطة بصناعة السياحة. - عدم وجود كيانات وروابط ونقابات شرعية منظمة للعاملين في قطاعي السياحة والآثار . - الدعاية الإعلامية المضادة وزيادة منافسة الدول الإقليمية

يتضح لنا مما سبق أن لدى مصر عددا من الفرص تتمثل في وجود إرادة سياسية لتطوير صناعة السياحة الثقافية ودعم الإستثمار السياحي من خلال إقامة المشروعات الثقافية القومية مثل المتحف القومي للحضارة المصرية والمتحف المصري الكبير، وإمتلاك الوزارة للعديد من الأصول الإقتصادية المتمثلة في مواقع أثرية ومتاحف وغيرها مما يُسهل عملية الطرح للإستثمار والتنمية دون تعقيد في الإجراءات ، إلا أن هناك عددا من التهديدات يتمثل فى الدعاية الإعلامية المضادة وزيادة منافسة الدول الإقليمية وعدم وجود قاعدة بيانات رقمية بالأنشطة الإقتصادية المكملة لصناعة

[24] وزارة السياحة والآثار – مرجع سابق 2020.

السياحة خاصة المجتمعية منها في المناطق المحيطة بالمقاصد السياحية. بالإضافة إلى غياب تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم حركة العمران في المحافظات الساحلية والأثرية والحدودية بما يضمن حماية حرم البحر والآثر، وعدم تقنين وحصر الحرف والصناعات المرتبطة بصناعة السياحة.

وأخيرا يمكن القول أن قطاع الآثار بوزارة السياحة والآثار جهة ذاتية التمويل حيث يعتمد على رسوم دخول المواقع الأثرية، والمتاحف، وعائدات المعارض الخارجية، والحفلات والتصوير ورسوم الخدمات المختلفة وغيرها، ويتأثر دخل القطاع سلباً وايجاباً مع متغيرات وتحديات حركة السياحة العالمية. ومن الجدير بالذكر أنه أقتصر دور المجلس الأعلى للآثار حتى عام 2018 على وضع خطة متكاملة لحماية التراث الثقافي وإدارته، دون إتباع سياسة التخطيط السياحي والتهيئة للمواقع التراثية تشمل ضمان تقديم خدمات سياحية لائقة ومستدامة، بينما يمتلك قطاع الآثار المصرية والإسلامية والقبطية بالإضافة إلى قطاع المتاحف بوزارة السياحة والآثار المصرية مئات المواقع الآثرية وعشرات المتاحف في شتى أنحاء الجمهورية، وتتراوح هذه المواقع (القصور والمتاحف الآثرية) بين المربحة، ومحدودة الربح، والخاسرة من الناحية الإقتصادية، وقد القت تلك المواقع الآثرية والمتاحف العامة محدودة الربحية والخاسرة بعبؤها على موازنة الوزارة مما فاقم من حدة عجزها، حيث أن هناك عدد كبير من المواقع والمتاحف لا تحقق دخل للمجلس الأعلى للآثار، بينما تشكل عبيء كمصاريف تشغيل وصيانة بالإضافة إلى أعمال الترميم و التطوير بتلك المناطق والمتاحف. وفي ضوء ماسبق، بدأت الدولة المصرية في إنتهاج سياسات جديدة لزيادة الإستثمارات السياحية وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بهدف خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وزيادة الدخل القومي مع توفير الإطار القانوني والمؤسسي من خلال ضم الحقيبة الوزارية وتوحيد الرؤية للقطاع كركيزة أساسية لضمان نجاح تلك السياسات وتعظيم الإستفادة من الفرص الكامنة مع تقليل مخاطر التحديات السالف ذكرها.

الفصل الثالث

السياحة الثقافية المستدامة
و تجربة صندوق مصر السيادي

الفصل الثالث

السياحة الثقافية المستدامة

و تجربة صندوق مصر السيادي

يستعرض الفصل الثالث مفهوم السياحة الثقافية المستدامة وأهميتها، ومناقشة مدى إمكانية مساهمة إنشاء صندوق مصر السيادي (ثراء) صندوق فرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار في تحقيق إستدامة النشاط السياحى الثقافي في مصر من خلال إجراء لقاءات شخصية مع صانعي السياسات و أصحاب المنفعة المتعاملين مع الصندوق. وفي نهاية البحث يتم عرض أهم النتائج والتوصيات.

3. مفهوم السياحة الثقافية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم السياحة الثقافية المستدامة يجب تناول مفهوم التراث الثقافي وتعرف "اليونسكو" التراث بأنه: "ميراث الماضي الذي نتمتع به في الحاضر وننقله إلى الأجيال القادمة". وتعتبر التراث الثقافي بأنه: "ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة [25] ومن ثم، فإن "اليونسكو" تحدد التراث الثقافي المادي في العناصر التالية:

- **الآثار**: وتشمل كل الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني، وكل العناصر والتكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.[26]
- **المجمعات:** مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

[25] http://www.unesco.org/new/en/culture/

[26] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي 1972"، (نشرة 2005)، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، (17 أكتوبر-21 نوفمبر 1972).
http://whc.unesco.org/arb/conventiontext (arabic) تاريخ التصفح 13\01\2022

- **المواقع:** ألأعمال التي يقوم بها الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وأيضا المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة استثنائية من الوجهة التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية أو الإنثروبولوجية [27].

واخيرا يمكن القول أن التراث الثقافي المادي وغير المادي هو شكل متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور، وتتناقله الأجيال ، ويستمر عبر فترات زمنية متفاوتة نوعيا، وتظهر عليه التغيرات الثقافية الداخلية والعادية، ولكنه يحتفظ دائما بوحدة أساسية مستمرة.

بينما عرفت منظمة السياحة العالمية مصطلح السياحة الثقافية علي أنه: "السفر المهتم بتجربة البيئات بما فيها من مواقع طبيعية ومبنية وفنون مرئية وأساليب حياة وقيم وعادات ومناسبات خاصة ". ويعبر مفهوم السياحة الثقافية عن شكل السياحة في المناطق التراثية، والتي تشمل "التراث" والذي يرتبط بالبعد الزمني التاريخي لهذه المناطق، و"الثقافة" والتي ترتبط بالبعد الديناميكي لهذه المناطق، والتي تكتسب قيمة من خلال الثقافة الحية والمستمرة فيها بالإضافة لقيمتها التاريخية .[28]

ينبثق مفهوم السياحة المستدامة من مفهوم التنمية المستدامة بناء على ما ورد في الأجنده 21 التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية "قمة الارض" والذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 والتي تبلورت فيه فكرة التنمية المستدامة بصورة أدق. وقد قامت منظمة السياحة العالمية ووكالات دولية اخرى بإعداد أجندة 21 مخصصة لقطاعي السفر والسياحة بعنوان "نحو تنمية مستدامة رافقه بالبيئة" وهي تشرح الدور الذي ينبغي لهذين القطاعين أن يؤدياه لتحقيق السياحة المستدامة كما وضعت منظمة السياحة العالمية تعريف مفهوم السياحة المستدامة على النحو التالي "التنمية المستدامة للسياحة تقتضي من جهة أولى تلبية الإحتياجات الحالية للسياح والمناطق المضيفة وتستوجب من جهة ثانية وقاية وتحسين فرص المستقبل".[29]

---

[27] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "**التراث الثقافي المادي**"، مكتب اليونسكو بالقاهرة.
/www.unesco.org/new/ar/cairo/culture/tangible-cultural-heritage تاريخ التصفح 13/01/ 2022

[28] https://www.unwto.org/tourism-and-culture#:~:text=According%20to%20the%20definition%20adopted,products%20in%20a%20tourism%20destination تاريخ التصفح 14/01/2022

[29] سلوى محمد موسي وأخرون. سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (302)، معهد التخطيط القومي، مصر ص25،26.

3.1 أهمية السياحة الثقافية المستدامة

ترجع أهمية سياحة التراث الثقافي إلى النشاط السياحي حين يتم الاهتمام به والتخطيط له بشكل علمي وإدارته طبقا للأسس العلمية، ومن ثم يكون حافزا على زيادة التدفق السياحي إلى هذه المناطق مما يؤدي إلى زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات المصرية من الصناعات اليدوية والتحف، هذا بالاضافة إلى البعد الإجتماعي والتنوع الثقافي وتعزيز التنمية البشرية، كذلك يساعد نمو وإزدهار مناطق التراث الثقافي السياحية إلى تشجيع الإستثمار المحلي والاجنبي في هذه المناطق مما يساعد على زيادة الحركة السياحية إليها.[30].

تساهم السياحة الثقافية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإذا حصرنا محور هذه الأهداف حول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، ندرك الدور الفعال والمشترك الذي تلعبه السياحة الثقافية، في كل منها، البعدان الثقافي والإبداعي. وفي المقابل، تساهم أيضا الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المحافظة على التراث الثقافي وفي تغذية القدرات الابتكارية حيث يشكل كل من التراث الثقافي المادي وغير المادي، والطاقة الإبداعية، موارد يجب حمايتها وإدارتها بكل عناية.[31]

للثقافة دور حاسم في بلوغ الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى «العمل على أن تكون المدن والمؤسسات البشرية مفتوحة للجميع، مرِنة ودائمة». وتتضمّن دعوة إلى «تعزيز الجهود لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي والمحافظة عليه». وعلى سبيل المثال، فإن إعادة تهيئة المباني المهجورة والمتضررة في القاهرة التاريخية، وإعادة إحياء قرية حسن فتحي بالقرنة بمحافظة الأقصر بمصر قد خلقت فرصا جديدة للتجمعات المحلية. فقد تم تحويل مبنى خان الوكالة القديم إلى فضاء عمومي متعدد الخدمات يحتضن أنشطة ثقافية مختلفة. وتمنح مثل هذه المبادرات إمكانيات جديدة للسكان وتعيد إحياء الإقتصاد المحلّي. ذلك أن مشاركة الأفراد والمجموعات المختلفة في وضع المشاريع يشجع على تماسك المجتمع، وفي ذلك مساهمة في نيل الهدف رقم 17 للتنمية المستدامة حول دور الشراكة في تحقيق أهداف التنمية. [32]

---

[30] سلوى محمد موسي وأخرون، مرجع سابق.

[31] https://ar.unesco.org/courier/april-june-2017/lthqf-fy-smym-hdf-ltnmy-lmstdm تاريخ التصفح 15/01/2022

[32] http://moc.gov.eg/ar/media-center/news تاريخ التصفح 15/01/2022

أما السياحة، فهي قطاع إقتصادي يشهد نموا سريعا على كل المستويات، الوطني والإقليمي والدولي. وتمثل السياحة الثقافية 40 % من إيرادات السياحة العالمية. ولهذه الإيرادات تأثير إيجابي على مجمل أهداف التنمية المستدامة، وخاصة منها الهدف رقم 8 الرامي إلى تحقيق الشغل اللائق والنمو الإقتصادي. ذلك أن الإدارة الرشيدة للتراث الثقافي تجلب إستثمارات سياحية دائمة تنتفع منها الجماعات المحلّية دون الإساءة إلى المناطق التراثية.[33]

وتجدر الإشارة إلى أن مساعي وأهداف صندوق مصر السيادي للإستثمار في السياحة والآثار من خلال إقامة مشروعات تنموية مثيلة بمنطقة باب العزب التابعة لقلعة صلاح الدين الأيوبي الواقعة ضمن نطاق القاهرة التاريخية، ويهدف المشروع لخلق أول منطقة إبداع متكاملة ومستدامة محفزة لرواد الأعمال والمبدعين المصريين والأجانب تمكنهم من تطوير منتجاتهم وعلاماتهم التجارية حتى تتمكن من الوصول والمنافسة بها في الأسواق العالمية من قلب القاهرة التاريخية بما لها من عمق ثقافي متفرد كأحد أهم مواقع التراث العالمي.

كما سيتم توظيف المباني التراثية الموجودة داخل منطقة باب العزب كعناصر جذب هامة تستضيف بداخلها المكونات الأساسية لمنطقة الإبداع من محتوى تعليمي وإبداعي وحرفي وتجاري وترفيهي وترويجي لجذب الزائرين للمنطقة من داخل مصر وخارجها وتحفيز مخرجات الإقتصاد الإبداعي في مصر وربطه بالشبكات والأسواق العالمية وهو ما يعكس أهمية مساهمة الصندوق في التنمية الإقتصادية المستدامة من خلال إدارة الأموال والأصول وتحقيق الإستغلال الأمثل لها وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية لتعظيم قيمتها واستدامتها من أجل الأجيال القادمة.[34]

3.2 تجربة صندوق مصر السيادي

لمعرفة أبرز إنجازات صندوق مصر الفرعي للسياحة والإستثمار العقاري وتطوير الآثار وكيفية مساهمتة الصندوق في تحقيق أهداف السياحة الثقافية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030، قمنا بإجراء بعض المقابلات الشخصية للوصول إلى أهم الإنجازات وإسهامات الصندوق كأداة لجمع المعلومات، تم تحديد شخصيات ذات صلة بموضوع البحث محل الدراسة لإجراء مقابلة شخصية معمقة تهدف الإجابة عن تساؤلات البحث. تناولت هذه المقابلات مقابلتين هامتين

[33] مرجع سابق https://ar.unesco.org/courier/april-june-2017/lthqf-fy-smym-hdf-ltnmy-lmstdm تاريخ التصفح 15/01/2022

[34] وزيرة التخطيط تشهد توقيع مذكرة تفاهم بين "صندوق مصر السيادي "و"بدايات مصر "لدراسة تحويل منطقة "باب العزب "بالقلعة لأول منطقة إبداع متكاملة في الشرق الأوسط وأفريقيا(mped.gov.eg) تاريخ التصفح 5/01/2022

أحدهما مع الشركة المطورة لمنطقة باب العزب طبقا للتعاقد المبرم مع صندوق مصر السيادي، والأخرى مع المستشار القانوني لوزارة السياحة والآثار.

3.2.1 مقابلة المهندس أحمد الشابوري، الرئيس التنفيذي لشركة بدايات مصر – الشركة المطورة لمنطقة أثار القلعة "باب العزب".

تناولت المقابلة أهم أعمال التطوير المزمع تنفيذها لتطوير منطقة باب العزب بالقلعة، وما مدى مساهمتها في تحقيق إستدامة النشاط السياحى الثقافي بالمنطقة المحيطة بشكل خاص وفي مصر بشكل عام. كما تم مناقشة أهم متطلبات الإرتقاء بمستوى وجودة المنتج السياحي الثقافي المصري. وقد طرحنا على المهندس الشابوري عدة أسئلة هامة منها:

السؤال الأول: ما هي أهم ملامح أعمال التطوير المزمع تنفيذها لتطوير منطقة باب العزب بالقلعة؟

أشار سيادته أن أهم ما يميز منطقة باب العزب انه لم يصل اليها يد التطوير حتى الآن، فهي منطقة ذات طابع معماري نادر للعمارة الاسلامية ولم تفتح للزيارة من قبل، ومن ثم تمثل نقطة جذب مهمة تعطي للزائر تجربة زيارة فريدة، والمنطقة المحيطة هي منطقة تراثية وتمثل نموذج فريد ونادر للتراث الحي بما فيها من حرف وورش فنية وتراثية يمتد تاريخها لمئات السنين مثل صناعة الحلي، الخيامية، الزجاج. وهي أول منطقة إبداع متكاملة في الشرق الأوسط وإفريقيا في قلب القاهرة التاريخية بما لها من عمق ثقافي متفرد كأحد أهم مواقع التراث العالمي.

وتسعى الشركة لوضع المخطط العام والجدوى الإقتصادية لمنطقة باب العزب والتي تشمل الآتي:-

- توظيف المباني التراثية الموجودة داخل منطقة باب العزب كعناصر جذب هامة تستضيف بداخلها المكونات الأساسية لمنطقة الإبداع من محتوى تعليمي وإبداعي وحرفي وتجاري وترفيهي وترويجي لجذب الزائرين للمنطقة من داخل مصر وخارجها.
- تحفيز مخرجات الإقتصاد الإبداعي في مصر وربطه بالشبكات والأسواق العالمية.
- توفير مكاتب استشارية، مكاتب إدارية ومالية، توفير انترنت فائق السرعة، توفير العديد من مساحات العمل وصالات الطعام ومراكز الزوار والخدمات البنكية والحكومية.
- إستهداف السائح المستقل سواء المحلي أو الأجنبي

- تصميم 10 مسارات لزيارة باب العزب والمنطقة المحيطة بهدف إحياء القاهرة التاريخية وتصبح عامل جذب للسائح المحلي والأجنبي، كما تم تحديد 8 مراكز زوار و4 فنادق تراثية.

السؤال الثاني: ما مدى مساهمة أعمال التطوير في تحقيق إستدامة النشاط السياحى الثقافي بالمنطقة المحيطة لمنطقة باب العزب بشكل خاص ولمصر بشكل عام؟

أكد سيادته أن مشروع تطوير باب العزب يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن إطار التنمية السياحية المستدامة للمنطقة المحيطة، حيث أن من أهم الدراسات اللي تقوم بها الشركة هى دراسة الأثر الإقتصادي بدراسة عاملين أساسيين: عدد فرص العمل المباشرة والغير مباشرة، والقيمة المضافة للإقتصاد القومي ومدى مساهمة المشروع في زيادة الناتج المحلي، وبناء عليه يتم اتخاذ القرار بالإستثمار ومتابعة اعمال التنمية السياحية.

وأثبتت الدراسات أن المشروع يخلق مئات فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لأبناء المنطقة المحيطة وقادر على جذب الإستثمارات في المجالات الإبداعية المختلفة وخلق مناخ يساهم في الحفاظ على العديد من الحرف التقليدية وتطويرها. فبالتالي هو مشروع قومي وهنا يجب الإشارة إلى أهمية خلق العرض والطلب بالتنسيق والتعاون بين القطاع الخاص و القطاع العام، فالقطاع العام هو المسؤول عن العرض بينما القطاع الخاص يعتمد بشكل اساسي على خلق الطلب. ومنطقة باب العزب لديها من الإمكانيات القادرة على خلق عرض وطلب على المحتوى الثقافي.

تأتي فكرة الإستدامة من خلال خلق التوازن بين العرض والطلب دون جور أحدهما على الاخر فعلى سبيل المثال إذا زاد الطلب على الخدمات سوف يؤثر على تجربة الزيارة في ضوء وجود الزحام وبالتالي يجب توفير مساحات من الباركينج خدمات المطاعم والخ تسع عدد الزوار الممكن إستيعابه دون الخلل بتجربة الزيارة. بالإضافة إلى أن هناك أعمال التنمية التي تتم ولكن لضمان جدواها يجب توافر الإدارة الجيدة والفعالة حيث أن كافة تعاقدات الحكومة مع القطاع الخاص قيد التنفيذ لم تجني ثمارها بعد، لذلك تم وضع مجموعة من مؤشرات القياس لمراقبة ومتابعة الاداء على سبيل المثال عدد الزوار المصريين والأجانب، الفئات العمرية، ومن خلال ذلك يمكن معرفه مدى الطلب على الخدمة التى تم إستحداثها و تحليل البيانات. أيضا تكلفة الصيانة مقارنة بالعائد فاذا كانت النسبة من 5 الى 10 % فهى مقبولة، اما اذا زادت عن

تلك النسبة فيجب إتخاذ قرارات تصحيحية لتفادي الخسارة المستقبلية وضمان الإستدامة المالية، كذلك النسبة المتفق عليها مع المستثمر.

علاوة على ذلك، تعتمد فكرة التطويرعلى جانبين هما:-

أ. جانب المجتمع المحلي: ويشمل إشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط والتنمية السياحية لتعظيم الفوائد الاجتماعية والإقتصادية للسكان المحليين.

ب. جانب الجودة السياحية: ويشمل تحقيق جودة المقصد السياحي من خلال الحفاظ علي الموارد السياحية وإحترام البيئة المحلية.

أما السؤال الثالث: ما هي أهم متطلبات الإرتقاء بمستوى وجودة المنتج السياحي الثقافي المصري؟

أشار سيادته أنه بالنسبة للإرتقاء بمستوى المنتج السياحي المصري يجب إستبدال تجربة الزيارة التقليدية من زيارة الموقع أو المتحف ثم المغادرة بتطبيق تجربة الزيارة التفاعلية من خلال مجموعة من الأدوات أهمها ما يلي:-

أ. توفير وسائل العرض والتفسير والمطبوعات للمواقع والمتاحف الآثرية.

ب. دعم إنشاء وزارة السياحة والآثار لإدارة تطوير المواقع الآثرية والمتاحف المختلفة.

ج. تغيير الثقافة الذهنية تجاه مقاومة التطوير والتغيير وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في المقاصد السياحية الثقافية لإثراء وتحسين تجربة السائح.

إن تطبيق ذلم سوف يؤدي إلى الإرتقاء بالمنتج السياحي المصري والذي يمثل دائرة متصلة بثلاث محاور رئيسية تبدأ بقبل الزيارة و أثناء الزيارة وما بعد الزيارة، وعلى الرغم من الجهود المصرية الحالية للإرتقاء بالمنتج السياحي المصري، وتعزيز تجربة أثناء الزيارة من خلال توفير اللوحات الارشادية في المواقع والمتاحف، وتوفير مقاعد للزوار. إلا أنه يجب أيضا زيادة الجهود والخدمات الإلكترونية تجاه ما قبل الزيارة وإتاحة أكبر قدر من المعلومات عن المواقع الآثرية والمتاحف على شبكة الإنترنت للأسباب التالية:-

- زيادة فضول السائح لزيارة كل أثر فى مصر

- مساعدة السائح في التخطيط لرحلته وتحديد عدد الليالي لزيارة تلك المواقع والمتاحف أو حضور تلك الفاعليات الثقافية المميزة.
- إمكانية حجز تذاكر الزيارة والفاعليات الثقافية.
- إعداد برامج سياحية للسائح المتواجد داخل القاهرة لمدة ساعات أو أيام وذلك لزيادة زيارات المتاحف الأثرية والمتمركزة فى مدينة القاهرة
- إستحداث مسارات وجولات سياحية متخصصة في المناطق التراثية والتعريف بالمأكولات الشعبية وتقديم العروض التراثية كبدائل تعزز فكرة الزيارة التقليدية.
- ضبط جودة المعروضات من الهدايا التذكارية المتاحة وتشجيع المنتج المحلي في الاسواق مما يساهم في تحسين مستوى الاوضاع المعيشية للسكان المحيطين بالمنطقة الآثرية.
- توفير شبكة مواصلات صديقة وأمنه للسائح.
- الإهتمام بالعنصر الجمالي للآثار والمتاحف من خلال الصيانة الدورية للواجهات والتجهيزات الداخلية.

3.2.2 مقابلة السيد المستشار/ أحمد ماهر، المستشار القانوني لوزير السياحة والآثار

تم إجراء مقابلة مع السيد المستشار/ أحمد ماهر – المستشار القانوني لوزير السياحة والآثار للإجابة على أهم ملامح العلاقة التعاقدية والقانونية بين المجلس الأعلى للآثار وصندوق مصر السيادي ومناقشة مميزات التعاقد مع الصندوق دون غيره، وتأثير ذلك على تنافسية القطاع الخاص، كما تم التعرف على وجهة نظره تجاه إدارة وتشغيل الخدمات في المواقع الآثرية والمتاحف إذا كانت أكثر فعالية وجدوى عندما يتم إدارتها كقطاع خاص أم كمجلس أعلى للأثار.

السؤال الأول: ما هي أهم ملامح العلاقة التعاقدية والقانونية بين المجلس الأعلى للآثار و صندوق مصر السيادي ومميزات التعاقد مع الصندوق؟

أشار سيادته أنه تم إبرام التعاقد بين صندوق مصر السيادي و المجلس الآعلى للآثار في إطار قانون رقم 182 لسنة 2018 الخاص بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، التعاقد المباشر بين الجهات الإدارية وبعضها لتعزيز السياسات الاجتماعية أو الإقتصادية التي تتبناها الدولة، والذي يعطي الصندوق حق إدارة الأصل لمدة 40 سنة مقابل

إمتيازات وحقوق متفق عليها بين الطرفين، وتخضع طرق التعاقد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون لمباديء الشفافية وحرية المنافسة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، ويعطي التعاقد المباشر بعض المزايا أهمها:

أ. الرقابة المالية والشفافية حيث أن كلا الجهتين يخضعان للرقابة الحكومية والبرلمانية.

ب. توفير الكثير من الوقت والجهد لإعداد عمليات الطرح والترسية وكرسات الشروط والخ.

ج. الملاءة المالية للصندوق بموجب قانون الإنشاء.

د. كفاءة العنصر البشري والخبرات لدى الصندوق.

السؤال الثاني: أثر التعاقد مع صندوق مصر السيادي على تنافسية القطاع الخاص؟

قد أكد سيادته أن صندوق مصر السيادي من أهم الأدوات المهمة التي أنشأتها الدولة لتعزيز دور القطاع الخاص، وتوفير الفرص الإستثمارية المختلفة، بهدف تعظيم قيمة وكفاءة الأصول المملوكة للدولة، بالإضافة إلى جهود الدولة لتهيئة البيئة للقطاع الخاص للقيام بدوره، من خلال الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال قانون الإستثمار الجديد، والقانون الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون الشراكة مع القطاع الخاص.

وقد أشار سيادته أيضا إلى أن صندوق مصر السيادي شريك مع القطاع الخاص للسعى إلى المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة من خلال إدارة العديد من الأصول وتصميم منتجات إستثمارية متميزة تستهدف تحفيز المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين على الإستثمار في القطاعات ذات الأولوية كقطاع السياحة الثقافية فبالتالي ليس هناك أي تنافسية بين الصندوق والقطاع ففي نهاية التعاقد يسعى الصندوق للتعاقد مع أفضل المطورين للأصل المملوك لضمان كفاءة التشغيل بأعلى عائد وافضل جودة.

السؤال الثالث: هل إدارة وتشغيل الخدمات في المواقع الآثرية والمتاحف أكثر فعالية وجدوى عندما يتم إدارتها كقطاع خاص أم كمجلس أعلى للأثار؟

أشار سيادته إلى وجود شكوى عامة من الخدمات التي تقدم في المواقع الأثرية والمتاحف من حيث توافر مقاعد الإستراحة والمظلات ومكاتب الإستعلامات وتوافر المطبوعات واللوحات الإرشادية للزوار والمأكولات والمشروبات والنظافة العامة للموقع. وأكد سيادته أن الوزارة هي المعنية بموجب الدستور بحماية وصيانة الآثار وليس بتقديم خدمات وتحسين تجربة زيارة المواقع والمتاحف. لذلك كان من الضروري إشراك أصحاب الخبرات والتخصص في مجال تقديم وتشغيل الخدمات من القطاع الخاص وسوف يقتصر علي تقديم وتشغيل الخدمات التي تقدم للزائرين، مؤكدًا أن وزارة السياحة الآثارهى التي تتولى إدارة المناطق الأثرية، ولأول مرة في تاريخ مصر تم التوجه للتعاقد مع القطاع الخاص لإدارة مناطق الخدمات الخاصة بالمناطق الأثرية، وذلك في المتحف المصري الكبير ومنطقة الأهرامات، وجاري تعميم التجربة على باقي المناطق الأثرية.

3.3 أهم النتائج والتوصيات

3.3.1 أهم النتائج

بناء على فروض الدراسة الموضوعة قد خلصت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

أ. شهدت صناديق الثروة السيادية العالمية تطور كبير من حيث حجم أصولها وعددها، ويعتبر البعض صندوق مصرالسيادي الفرعي للسياحة والإستثمارالعقاري وتطوير الآثار "ثراء" ، هو الأول من نوعه المعتمد على أصول أثرية وليس فائض نقدي أو نفط.

ب. ليس بالضرورة أن ينشأ الصندوق السيادي لتحقيق هدف وحيد، بل قد تطمح الدولة لتحقيق العديد من الأهداف، إذ أن الغرض الأساسي هو الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة، الإ أنه مع الظروف التي قد تمر بها البلاد يمكن أن يضاف له هدف التنويع الإقتصادي أو تحقيق الإستقرار المالي للدولة، ويمكن جمع كل هذه الأهداف في صندوق واحد.

ج. إنشاء صندوق مصر السيادي يمكن أن يساهم فى التوظيف الامثل للموارد الإقتصادية العاطلة وغير الرابحة لوزارة السياحة والآثار مما ينعكس على زيادة الناتج المحلى الاجمالى، وخلق فرص عمل، وتخفيف عبء مشروعات صيانة وترميم الآثار أو تشغيل تلك الأصول على الموازنة العامة للدولة.

د. الهدف الاساسي من إنشاء صندوق مصر السيادي هو تعظيم العائد الإقتصادي من الأصول غيرالمستغلة، ويختلف نموذج تشغيل الصندوق السيادي المصري عن نماذج تشغيل باقي الصناديق السيادية مثل الصندوق السيادي لدول الخليج القائم على الفائض النقدي، والصندوق السيادي للنرويج القائم على الأموال والفوائد من أموال المعاشات.

هـ. يلعب صندوق مصر السيادي دور الوسيط لجذب القطاع الخاص تحت إشراف من الحكومة ، ومكون من فريق عمل ذو خبرات إقتصادية ومن ثم هو على دراية كافية بالتحديات وإحتياجات كلا من القطاعين.

و. سياحة التراث الثقافي المستدامة لا تعتمد فقط على زيارة الأماكن الاثرية والمعالم التاريخية والمتاحف، وإنما تشمل أشكال التعبير الفني والثقافي، والمعارض الفنية، وتجربة زيارة المجتمعات المحلية وكذلك الموروثات الشعبية.

ز. أهمية وجود علاج جذري لمعوقات الإستثمار في القطاع السياحي مثل ضعف التسويق والترويج السياحي وغياب الرؤيا الشاملة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وضعف مستوى العديد من الخدمات السياحية في المناطق الاثرية والمتاحف.

3.3.2 أهم التوصيات

تتضمن أهم التوصيات ما يلي:-

أ. ضرورة تطبيق مناهج تحليل الأثرالإقتصادي لنشاط صندوق مصر السيادي في قطاع السياحة الثقافية.

ب. توفير بيئة ملائمة لإستثمارت صندوق مصرمع إعطاء الأولوية للإستثمارات المحلية.

ج. الشراكة مع الشركات الأجنبية والمحلية مما يؤدي إلى رفع كفاءة ومهارات العنصر البشرى.

د. نشر أهم التقارير الدورية لأعمال الصندوق.

هـ. تبني سياسات تطوير وتحسين تجربة السياحة الثقافية قبل وأثناء وبعد الزيارة.

المراجع

اولا المراجع العربية:

1- البنك المركزي المصري، إيرادات السياحة، ميزان المدفوعات المصري 2018 -2019

2- بلال سليماني، محمد ياسين. دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الأزمات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، كلية الإقتصاد، 2017.

3- زايري بلقاسم، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية: صناديق الثروة السيادية كآلية للتنويع الإقتصادي والتنمية الدستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، ديسمبر 2013.

4- زايري بلقاسم، صناديق الثروة السيادية كآلية للتنويع الإقتصادي و التنمية الدستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد، الجزائر، 2019.

5- سلوى محمد موسي وأخرون. سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (302)، معهد التخطيط القومي، مصر يونيو 2019، ص25،26.

6- صندوق النقد الدولي، إقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات، الطبعة العربية، 2010، ص60 – 61.

7- عبدالمجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة الراهنة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، ص 3

8- ماجد المنيف و آخرون، الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان،2009، ص259.

9- مريم بوكابوس، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية – دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات العدد الإقتصادي المجلد الرابع– العدد الثاني – 2013. ص 246 – 247.

10-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي 1972"، (نشرة 2005)، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، (17 أكتوبر–21 نوفمبر 1972).

11-وزارة السياحة والآثار، أجندة عمل وزارة السياحة والآثاروالربط بأهداف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 المتسقة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، تقرير غير منشور، 2020.

ثانيا: المصادر الإلكترونية

1- المركز المصري للدراسات الإقتصادية، صندوق مصر السيادي، العدد 589، أكتوبر 2019. https://eces.us9.list-manage.com/track/click?u=ba2fe687d21e2d193871a9d62&id=e7c3d51664&e=83c76228d5

2- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية "مبادئ سانتياغو – اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، 2008، https://carnegieendowment.org/sada/24815 تاريخ التصفح ديسمبر 2021

3- https://www.presidency.eg/ar/قسم-الأخبار/أخبار-رئاسية/الرئيس-عبد-الفتاح-السيسي-يتابع-نشاط-صندوق-مصر-السيادي-وتطوير-الأصول-والمنشآت4112021/ تاريخ التصفح ديسمبر 2021.

4- https://www.youm7.com/story/2021/12/7/5570076 مارس 2022

5- http://antiquities.gov.eg/DefaultAr/pages/NewsDetails.aspx?newsid=3087 تاريخ التصفح ديسمبر 2021.

6- http://cairo.gov.eg/ar/Imp%20Information/Pages/Akhbar_syahya_tafasel.aspx?ID=70) ديسمبر 2021

7- https://www.eip.gov.eg/IDSC/News/View.aspx?ID=15988 ديسمبر 2021.

8- https://mped.gov.eg/singlenews?id=700&lang=ar ديسمبر 2021.

9- http://moc.gov.eg/ar/media-center/news تاريخ التصفح يناير 2022

10- https://mped.gov.eg/singlenews?id=700&lang=ar تاريخ التصفح يناير 2022

11- https://www.swfinstitute.org/profiles/sovereign-wealth-fund ديسمبر 2021.

12- https://tsfe.com/ar ديسمبر 2021

13- https://www.mckinsey.com/middle-east/ar/our-work/sovereign-wealth-funds

14- http://www.unesco.org/new/en/culture/ تاريخ التصفح يناير 2022

15- http://whc.unesco.org/arb/conventiontext (arabic) تاريخ التصفح يناير 2022

16- https://www.unwto.org/tourism-and-culture#:~:text=According%20to%20the%20definition%20adopted,products%20in%20a%20tourism%20destination تاريخ التصفح يناير 2022

17- https://ar.unesco.org/courier/april-june-2017/lthqf-fy-smym-hdf-ltnmy-lmstdm تاريخ التصفح فبراير 2022

18-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التراث الثقافي المادي"، مكتب اليونسكو بالقاهرة. /www.unesco.org/new/ar/cairo/culture/tangible-cultural-heritage تاريخ التصفح فبراير 2022